امام الدكتور مجور

حكومة دولة الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء تمثل البرنامج السياسي الانتمائي للأخالرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظة الله للفترة الرئاسية لقيادة الوطن بعدأن حظي بثقة الشعب اليمني للفترة انتخابات حرة ونزيهه وعرضنا الاقتراع وبروح التجربة الديمقراطية نتائج الوحدة اليمنية المباركة التي تحققت في 22/مايو90م.

ولانقول معقدة امام الدكتورل مجور ملفات كثيرة المعارض الذي الذي يقرع طبول إنعكاسات الرؤية ويضمحل في قول الحقيقة وهو في دائرة الإفلاس مع نفسة ودائرة الشك مع الآخرين وهو يدرك ذلك جيداً ودون اجتهادات ومهما كانت فلسفته ى في تغيير مواقفه على حساب الوطن فهو خاطئ فيده أولاً ممدودة لمائدة الوطن ورأسه سيدفن في ترابه مهما كانت عبارات خطابه الاعلامي المفهرس في ظلم الوطن وسيادته.. ووحدته أمام الدكتور علي محمد مجور ملفات أراض حرمت إبان الفترة الانتقالية وأصبحت استثماراً هاماً وحتى لانقلب الطاولة بلغة الاعلام والتعبير الجذاب ان المستحوذين علي الأراضي هم شلة أوقلة أوجماعات ولكن الأجدر أن نقول الحقيقة إن ماحرف إبان تلك الفترة كان محللاً على البعض ومحرماً على الكثير فوجدت الجمعيات السكنية والتعويض والتنمية معالجة البطالة..وهي البطالة المتراكمة التي تركت معلبة بكافة صنوفها ولم تجد أذناً صاغية لها غير البطيبين من أبناء هذا الوطن..فكثير من تلك المواضيع إن وضعت بمجاهر حجمية سيتضح ان المضاعفات والأخطاء فادحة من موروث التحكم الشمولي

3) الفساد تطور مع وجود قادته في سدة السلطة الذين دخلوا الوحدة في الفترة الانتقالية وكانوا لم يعرفوا مظهراً من مظاهر السعادة والترف فملكوا السيارات الفارهة والفلل في العاصمة صنعاء وعدن وحتى الجبال لم تسلم منهم وتحولت موضة الفساد في خطابهم الاعلامي مطرقة على صدر ةظهر الوطن يلاد بها حق وهي باطلة ولم يخفى القول ان هذه الظاهرة ايقضت خلايا نائمة مفسدة في مساعدة وانعكاس دائرة الفساد وتطويره وهو من أفعال من يعيشون في قصور عاجية خارج الوطن ومنهم داخله.

نترك تلك المواضيع ونقول إن أمام الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء الجديد برنامج الأخ الرئيس الانتخابي لكي يترجمة كما ورد في خطابه على الواقع وهو مايتطلع إليه الشعب اليمني من صعدة وحتى المهرة ومن خارج الوطن.

أنيس عبدالله

مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية

(الإحصاء - الموقع والدور)

د/ حسن أحمد فرحان

معروف أن بلادنا أعطت للجهاز المركزي للإحصاء بقانونه ولوائحه الداخلية واختصاصاته دوراً هاماً ومميزاً وأوكلت إليه مهاما كبيرة سواء في نطاق التحليل الاقتصادي والاجتماعي العام أو في نطاق التنمية.. حيث قام بتنفيذ العديد من المشروعات الإحصائية سواء في مجال المسوحات والتعدادات أو في مجال البيانات التجميعية الجارية ونتيجة لذلك تراكمت خبرات إحصائية فنية وبشرية لا بأس بها وتطورت كفاءة أجهزة وأدوات ووسائل الإحصاء ومناهج عملها.. وتوفرت البيانات.

واتسمت هذه البيانات بمستوى جيد من الدقة والتنوع والشمول.. وتحسنت عملية جمعها وتبويبها وإخراجها ونشرها.. ولبت الكثير من احتياجات المجتمع والدولة والمستثمرين.

وأصبح عمل الجهاز المركزي للإحصاء لا ينحصر فقط في حدود العملية الإحصائية.. ولكنه انخرط بالكامل بملاحقة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتسارعة.. وملاحقة الإجراءات المتخذة من أجل خلق المناخ الاستثماري والتنموي من قوانين الاستثمار والمناطق الحرة والضرائب والرسوم وغيرها من الإجراءات الهادفة تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب والذين يريدون بكل تأكيد رؤية بيانات جيدة قبل أن يضعوا أموالهم في مشاريع.

وبذلك أصبح الإحصاء جزءاً أساسياً من بيئة ومحفزات الاستثمار للجمهورية اليمنية وبالذات بعد أن قام بخلق نظام إحصائي فعال قادر على تلبية حاجات المستخدمين وعلى توسيع قاعدتهم وزاد من اهتمام صانعي القرارات بقيمة البيانات الإحصائية وأهمية استخدامها وتكوين وعي إحصائي شامل حولها باعتبارها المادة الخام الأولية لأي تطور وأساس عملية التنمية وبناء نهضة اقتصادية واجتماعية مما مكنه من رفع مستوى الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية منها وحولها.

إن النجاحات التي حققها الجهاز المركزي للإحصاء في هذا المجال نجدها أيضاً في العلاقة الهامة التي تكونت بين الجهاز كطرف أساس في هذه العلاقة وبين مصادر البيانات ومستخدميها وذلك كعملية شاملة وضرورية تحفظ دورة الاتصال والتعاون وتحصد الفوائد من أنشطته وبياناته وتضمن استمرارية تلك البيانات ودقتها.

كما نجدها بتلك العلاقة المتطورة التي خلقها الجهاز مع الجهات الدولية والمنظمات المانحة المهتمة بالعمل الإحصائي وتطويره رغم مناخ التمويل المالي الدولي المتناقص.. والتي جعلته يستفيد من الدعم الفني ومن التقنيات الإحصائية الحديثة والمتطورة ويعزز من دوره في القيام بواجباته باعتباره جزءاً من منظومة المحفزات الاستثمارية ومتطلباتها.

إن بلادنا مقبلة على تطورات كبيرة اقتصادية وبالذات بعد الانتخابات الأخيرة وفوز المؤتمر الشعبي العام ببرنامجه الاقتصادي والاجتماعي والذي يتضمن خلق بيئة محفزة للاستثمار.

ولتنفيذ هذا البرنامج وتطبيقه ستكون هناك حاجة ملحة لشبكة واسعة من البيانات الإحصائية وفي كل المجالات لنقل صورة واقعية وحقيقية عن إمكانياتنا وموارد نا وبالذات تلك الموارد غير المستغلة والتي بحاجة إلى تنمية واستثمار.

وسيكون على صانعي القرارات والمستثمرين العودة إلى الإحصائيات للاستثمار وللتطور.. فليس هناك اقتصاد ناجح ما لم يكن مبنياً على قاعدة إحصائية واسعة..فالإحصائيات أثبتت أنها الوسيلة الأساسية والفعالة للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

ففي الدول المتطورة تستخدم البيانات والإحصائيات باتساع.. كل يوم ومن قبل كل شخص ابتداءً من الفرد الخاص وانتهاء بأكبر المؤسسات والهيئات والوزارات.. ومن أصغر محل تجاري إلى أكبر الأعمال التجارية والاستثمارية المحلية والدولية.

ويحق لنا هنا أن نقارن الإحصائيات والبيانات ليس كجزء من منظومة محفزات الاستثمار وإنما باعتبارها ثروة وطنية كبقية الثروات الأخرى وبالذات في بعض الجوانب فهي قابلة للتجديد كلما أردنا الكثير نجمع أكثر؛ وتكلفتها قليلة نسبياً بالمقارنة مع تكلفة إنشاء مصادر للثروات الطبيعية؛ وبلادنا مصدرها الوحيد فليست هناك دولة أخرى تستطيع إنتاج ما ننتجه نحن، ومن الممكن إعادة استخدامها فهي ليست كبقية الثروات التي تفقد قيمتها تماماً بعد استهلاكها.

ومع ذلك يكفي أن يكون هناك سبب واحد فقط يجعلنا نعتبر إحصائياتنا ثروة وطنية حقيقية يجب أن نطورها وننميها ونستثمرها ونحسن استخدامها وهذا السبب هو أن هذه البيانات والإحصائيات تنتج أساساً ليس فقط باعتبارها جزءاً من منظومة محفزات الاستثمار وحسب وإنما تنتج أيضاً لرسم صورة حقيقية وواقعية عن المجتمع ومشاكله وإمكانياته لاستخدامها في وضع الخطط والبرامج لحل هذه المشاكل والنهوض بتلك الإمكانيات وسعياً وراء تحقيق أهداف المجتمع نحو التقدم والنماء.. وهو مبرر كاف للاهتمام بهذه الإحصائيات والبيانات واعتبارها ثروة وطنية ليس فقط من قبل الجهاز المركزي للإحصاء من قبل كل الجهات التي يهمها تطور اليمن وتقدمه.

إن الدعم القوي للعمل الإحصائي يوفر ويطور ليس فقط هذه البيانات والإحصائيات ويجعلها في متناول المستثمرين وفي متناول الجميع، وإنما أيضاً يحولها إلى وسيلة أساسية لكل أنشطة وفعاليات المجتمع ولنهوضه الاقتصادي والاجتماعي.

ومع ذلك فإن تطوير العمل الإحصائي سيكون عملا فيه تحد وسيأخذ وقتا وسيتطلب بالإضافة إلى الإمكانيات اهتمام وتعاون الجميع..

إلا أنه ومع تسليمنا بأن على الحكومة والمؤسسات ومختلف فعاليات المجتمع أن تضاعف اهتمامها بالعمل الإحصائي وباستخداماته المختلفة وتدعمه وتستفيد من بياناته وتدمجه في أنشطتها المتعددة وبالذات في مجالات الاستثمار والتنمية.. إلا أننا بحاجة أيضا وباستمرار إلى تحسين نوعية بياناتنا الإحصائية وبحاجة إلى انسجامها مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة ومع البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام.. وانسجامها مع عصر التقنية والمعلومات الذي نعيشه.

فالعمل الإحصائي مهم في حياتنا كدولة وكأفراد وكمستثمرين وذلك من أجل اليمن ومستقبلها ومستقبل الأجيال القادمة ومستقبل الجميع.. وبالذات ونحن نرى نجاحات إحصائية كبيرة تتحقق.

عزم على استئصال شلل الأطفال

إعداد/ زكي نعمان الذبحاني

كل من يمنع طفله من التحصين خاسر لا محالة، مسقط لمسؤولية ملقاة على عاتقه، مسؤولية سيحس بها كل من أهدرها، عاجلاً أم آجلاً، ولن تنكرها ضمائر من أصيب طفله بهذا الداء المريع.

ولا يرتاب عاقل في حقيقة ما يسببه مرض شلل الأطفال من ضرر كبير وشر مستطير، فما إن يتمكن من جسم الإنسان حتى يحدث ضموراً للعضلات التي يصيبها فيعقدها عن الحركة بصورة تنعدم معها أي استجابة عصبية حركية لا ينتهي معها الإحساس بالجزء أو العضو المصاب.

ولو أصيب به طفل ولم يمت من جراء أضراره الفادحة، لازمته هذه الأضرار طوال حياته وعاش معاقاً يحتاج إلى من يرعاه ويأخذ بيديه ويعينه.

واحتمال كهذا قائم ليس بمستبعد سواء بالنسبة للأطفال المحرومين نهائياً من التحصين أو الذين يهمل تحصينهم بالاكتفاء بجرعة فقط أو جرعتين أو ثلاث جرعات دون الاستمرار في إعطائهم المزيد منها عند كل حملة أو جولة تحصين، لأن كلا الأمرين يعطي ويتيح لفيروس المرض فرصة للعيش ويمكنه من معاودة تهديد فلذات الأكباد مجدداً بشكل لا نأمن معه على أطفالنا من تلقي العدوى.

وأقول للطاعنين في صلاحية اللقاح المضادلفيروس شلل الأطفال المحرومين أنكم مخطئون؛ فاللقاح المستخدم عبارة عن فيروس مضعف يحفز جسم الإنسان على بناء أجسام مضادة، ولا يمكن أن يسبب الشلل ولو في أسوأ الأحوال. كما أنه يستعمل في جميع أنحاء العالم وما كان ليخصص لليمن ولا لأي دول أخرى عربية أو إسلامية بمعزل عن دول العالم الأخرى، فهناك الملايين من أطفال العالم من أقصى الكرة الأرضية إلى أقصاها به يحصنون بمن فيهم المولودون حديثاً، ولم يسبق أن ألحق بهم ضرراً على الإطلاق، بل على العكس تماما يوفر حماية كاملة لسائر الأطفال دون الخامسة من العمر- وما من مانع – بصرف النظر عن الإصابة بأي من الأمراض الشائعة، مثل الإسهال الطفيف أو نزلة البرد أو الحصبة أو الإصابة بحمى عادية.. الخ. علماً بأن الطفل الذي يعاني من الإسهال لا يحرم من التطعيم، وعندما يعاود تحصينه مرة ثانية بعد توقف الإسهال مباشرة، تعويضاً له عن الجرعة السابقة التي ربما لم يستفد منها، لضمان فاعلية الجرعة الجديدة وأدائها لدورها الوقائي.

وفي حال ظهور أعراض سلبية على الطفل المحصن، فإنها ليست بسبب الجرعة، بل هي نتيجة مرض غير متوقع لا علاقة له باللقاح.

ونحن بدورنا مطالبون ببذل كل ما يمكن لنا بذله من جهد لأجل أطفالنا ولنمائهم ونشأتهم أقوياء معافين، وألا نركن إلى ما يهدد ويبدد الجهود التي تبذل لحمايتهم من الأمراض وصرف خطرها عنهم.

إذ أن كل من يمنع طفله من التحصين خاسر لا محالة ومسقط لمسؤولية أساسية ملقاة على عاتقه، مسؤولية سيحس بها كل من أهدرها عاجلاً أو آجلاً، ولن تنكرها ضمائرها من أصيب أطفاله بداء شلل الأطفال الوخيم.

فكفا المنقادين وراء الأقاويل المشوهة للتحصين انقياداً وراء شائعات في حقيقتها محض افتراءات جائرة غرضها النيل من حاضر ومستقبل وتدمير عافيتهم بترك أجساد أطفالهم منالا للإعاقة والعجز.

إن من واجب الآباء والأمهات جميعاً الوثوق تمام الثقة بأن التحصين ضد شلل الأطفال الملاذ الآمن والمطلب الضروري لأبنائهم، وانه حاميهم وواقيهم الوحيد من الوقوع ضحية الإعاقة.

عليهم تطعيم أطفالهم الذين لم يبلغوا العام من العمر بجرعات التحصين الروتيني المعتاد والالتزام بمواعيد جرعاته المحددة في الكرت الخاص بهذه الجرعات، وعليهم أيضاً أن يلتزموا بتطعيم جميع من هم دون الخمسة أعوام في كل حملة تحصين ضد داء الشلل.

فإذا أهملوا تطعيم أبنائهم، فبإهمالهم هذا سيحاسبون أمام الله تعالى، لأنهم يضيعون الأمانة التي وضعها المولى عز وجل بين أيديهم لو أصيبوا بأذى أو مكروه جراء تهاونهم.

وهذا خير البرية رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول فيمن يسلم من يعول إلى الضياع : " كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول " .

وللآخذين بالرفض من ناحية دينية، المنكرين مشروعية التحصين أقول لهم.. صحيح أن العالم إذا أخطأ له أجر، إلا أن عندنا في القرآن الكريم أمراً واضحاً وصريحاً، حيث يقول المولى عز وجل : " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " .

وأهل الخبرة هنا – حسب ما أورده بيان الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين – هم الثقات في منظمة الصحة العالمية ومكتبهم الإقليمي بالقاهرة الذي يقوم عليه أناس مسلمون موثوق بعلمهم وخبرتهم وبدينهم وأمانتهم، وقد قالوا : عن هذا اللقاح لا ضر فيه ولا نجاسة ولا خبث ولا يحمل أي سبب للعقم، بل هو طيب نافع ومجرب ومحمود الآثار بكل حال والحمد لله.

ولعل الأصل في المشكلة أن بعض مشايخ المسلمين والخطباء أخذوا يتحفظون على استخدام لقاح شلل الأطفال الذي يعطى بالفم، مستندين إلى حجج واهية مغلوطة، كالزعم بأنه يحتوي على مواد كيماوية وهرمونية لها آثار جانبية يمكن أن تؤدي إلى العقم، أو أنه يحوي مواد منتنة عفنة لا يجوز إدخالها إلى البدن، ظناً منهم أن اللقاحات المضادة لفيروس شلل الأطفال ينطبق عليها هذا الوصف، وهلم جرا.

ولا صحة لهذه الأقاويل والادعاءات المغرضة المشوهة، فليس هناك إثبات في اعتبار المواد التي يتكون منها اللقاح الواقي من الشلل بأنها ضارة أو نجسة أو أنها تسبب العقم بما يترتب عليه التحريم. إنما المرجع في إثبات الضرر أو النجاسة هم أهل الخبرة والتخصص في الطب الذين يرجع إليهم في المسألة، قال تعالى : " ولا ينبئك مثل خبير " .

ختاماً.. ننوه الجميع إلى أن هناك حملة تحصين تكميلية ضد شلل الأطفال يزمع تنفذها من منزل إلى منزل في الفترة (16- 18 إبريل 2007م)، ولن تكون شاملة لجميع المحافظات كالعادة، بل ستقتصر على ثماني محافظات وهي (أمانة العاصمة، صنعاء، تعز، البيضاء، شبوة، مأرب، الجوف، صعدة).

المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي السكاني
بوزارة الصحة العامة والسكان

التعليم والمعلم في عهد الرئيس القائد

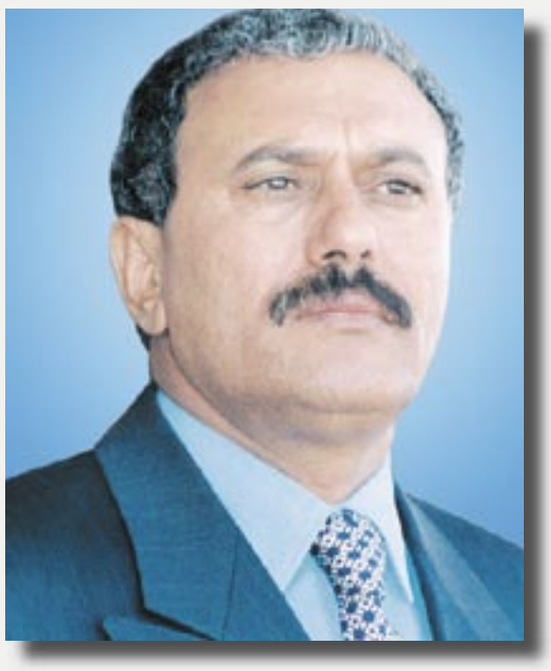

التعليم ترى فيه اليوم جميع دول المعمورة نقطة الارتكاز الهامة التي لاغنى عنها في تحقيق التطور المنشود في كل مجالات الحياة المختلفة ولهذا السبب نرى اليوم كل الدول تعطي التعليم الأولوية من حيث الإهتمام ولاتتوانى في تسخير الجزء الكبير من امكانياتها المادية والبشرية في سبيل الدفع بالعملية التعليمية الى الأمام وإلى المستويات لأن ذلك ودون شك سيكون وردودة إيجابيا هلى عملية التنمية الجارية فيها،وتعد بلادنا إحدى الدول التي لقي فيها التعليم والمعلم الذي يعتبر إحدى اللبنات الأساسية للتعليم نصيبها من الإهتمام كما ونوعا خلال الفترة الماضية لكنهما وبكل صدق وموضوعية وحيادية لم يلقيا اهتماما متزايدا ومتعاظما إلا في عهد الرئيس القائد علي عبدالله صالح حفظه الله الذي منذ توليه السلطة بطريقة ديمقراطية أثبت للجميع أن العملية التعليمية والمعلم محط اهتمامه الشخصي واضعا إياهما نصب عينيه لأنه يرى الاهتمام بهما واجباً وطنياً لامناص من القيام به على أكمل وجه .

وكثيرة هي الشواهد والدلائل التي نلمسها عن كثب في الواقع المعاش والتي تؤكد حقيقة اهتمام الرئيس القائد علي عبدالله صالح بالتعليم والمعلم وتؤكد ان كائنا من كان لايستطيع إنكار الشوط الكبير من التطور الذي حققته العملية التعليمية بفضل الإهتمام والمتابعة الدائمة من قبل الرئيس القائد علي عبدالله صالح حيث نجده باستمرار يوجه الحكومة بضرورة الاهتمام بقطاع التعليم باعتباره عماد التنمية ويحثها على اتباع الأسس والخطوات العلمية والصحيحة التي من شأنها الرفع من مستوى العملية التعليمية،كما أنه يؤكد دائما وأبدا على ضرورة الأخذ بالسياسة التعليمية،كما أنه يؤكد دائما وأبدا على ضرورة الأخذ بالسياسات التعليمية الرشيدة بشفافية متناهية وبإعتدال جم من خلال تطبيق المناهج الدراسية التي تتوافق توافقا تاما مع ديننا الإسلامي الحنيف ونظامنا الوطني الديمقراطي بعيدا عن مختلف أشكال التشدد والتطرف والارهاب بهدف تربية وخلق أجيال متسلحة بالعلم والمعرفة ولاؤها لله سبحانه وتعالى والوطن والثورة والوحدة كما أن الرئيس القائد حفظة الله رغم جسامة المهام الملقاة على عاتقه نجده يكرر زياراته وبأوقات متقاربة لدور العلم من جامعات وكليات ومعاهد متوسطة وعلياومدارس التعليم الأساسي والثانوي ويحرص كل الحرص على تكريم المتفوقين في تحصيلهم العلمي فهو وببساطة وبتواضع يرى في مشاركته لهم فرحة التفوق مشاركة الأب لابنائه..وكم من مرة رأينا يتحدث معهم من القلب الى القلب..دون رتوش أوحوجز لأنه يرى فيهم مستقبل اليمن وعزته ورخاءه يستمع اليهم ويوجه المختصين بسرعة تذليل أي صعوبات أوعراقيل تقف عائقاً أمام تحصيلهم العلمي إذا ماوجدت .

ولاتقتصر تلك اللفته الكريمة للرئيس القائد حفظة الله على طلاب وطالبات العلم في الداخل بل امتدت الى الخارج اذ اننا نجده لاتفوته فرصة اللقاء بالطلاب والطالبات اليمنيين عند زيارته للبلدان الشقيقة والصديقة ويقدم لهم كل العون والمساعدات لأنه يرى فيهم رسل العلم والمعرفة ليمن الايمان في تلك البلدان حاثا اياهم على ضرورة عكس السلوك القويم للانسان في تلك البلدان حاثا اياهم على ضرورة عكس السلوك القويم للانسان اليمني في فترة اقامتهم بتلك البلدان متمنيا لهم العودة الى أرض الوطن وهم مكللون بالنجاح في تحصيلهم العلمي.

ولانزيف الحقائق إذا قلنا بمل الفم إن عهد الرئيس القائد هو عهد العلم والمعرفة والرخاء والنماء فالصروح العلمية الشامخة في كل محافظات الجمهورية اليمنية تشهد بجلاء على عظمة المنجز الذي تحقق في عهد الآف المدارس للتعليم الأساسي والثانوي شيدت ولم يعد عددها بعدد أصابع اليد كما عليه الحال في سابق عهده قبل توليه دفة قيادة السلطة ولاتخلوا مدينة أوقرية أولواء أو ناحية من المباني المدرسية الحديثة المزودة بأحداث التقنيات والمجزات العلمية وهي مفتوحة على مصراعيها لابناء شعبنا اليمني لتلقي التعليم فيها ونفس الحال ينطبق على رياض الاطفال والكليات والمعاهد وانتهت إلى الأبد معاناة أبناء وبنات المناطق النائية الذين كان يتحتم عليهم الترحال الى محافظتي صنعاء وعدن للدراسة الجامعية،كما أن صفوف محو الامية وتعليم الكبار هي الأخرى أضحت منتشرة على طول وعرض المحافظات اليمنية الأمر الذي أعطى مؤشرا حيا وحقيقيا .

إن داء الأمية الخطير الذي كان نتاجا طبيعيا للحكم الإمامي والاستعمار البريطاني في طريقه الى الزوال،كما أن في عهد الرئيس القائد علي عبدالله صاالح إعطيت الفرصة الحقيقية للقطاع الخاص للمشاركة في القطاع التعليمي وهي فرصة حرم منها ردحا طويلا من الزمن خاصة في المحافظات الجنوبية وهاهي المدارس والمعاهد والجامعات الأهلية شارك بفعالية في إرساء مداميك التعليم تحت إشراف ورقابة وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ومكاتبها في جميع المديريات والمحافظات.

وبالقدر الذي أهتم الرئيس القائد بالعملية التعليمية أهتم بالمعلم باعتباره قطباً هاماً لاغنى عنه من أقطاب العملية التعليمية حيث صب الرئيس القائد جهده باتجاه تأهيل المعلمين التأهيل العلمي الصحيح بما يجعلهم يؤدون رسالتهم النبيلة تجاه المجتمع على أكمل وجه كما صب جهده باتجاه تحسين المستوى المعيشي للمعلمين من خلال منحهم الرواتب المناسبة ضف الى ذلك العلاوات المستحقه وتحقق له ماأراد فها هو المعلم نراه اليوم وقد بدت على محياه علامات الارتياح وكان ذلك بفضل الله أولا وبفضل الرئيس القائد ثانيا.

ان ماذكرناه من اهتمام ورعاية قدمها الرئيس القائد علي عبدالله صالح للتعليم والمعلم الذي نخفي جميعا معه في 28ابريل من عامنا الجاري 2007م بعيدة كما هي العادة عيد المعلم ماهو الاغيض من فيض اردنا ان نذكر به لأن ماقدمه الرئيس القائد للتعليم والمعلم شئ كثير جدا ونجزم أن أجندته الشخصية فيها المزيد من الخير الذي اعتدناه منه للتعليم والمعلم ولم لاوهو بشير الخير وخيره قد عم كل المحافظات اليمنية ولانشك البتة أن بشائر الخير ستهل على التعليم والمعلم في الأيام القادمة.

ناصر علي مدهش

العمر لا يكفي

محمد عبدالجليل

ندرك جيداً أن عمر الإنسان، لا تكمن أهميته بعدد السنين التي يعيشها، بل بالأثر والبصمات التي يتركها من بعد رحيله، بل وقبل رحيله، فالعظماء الأفذاذ من بني البشر كانوا وما زالوا قليلين بين أقرانهم ربما بسبب التفاوت الكبير بينهم من حيث ظروف معيشتهم وحياتهم، وفي صحتهم ومستويات تعليمهم غنى الأقليات وفقراء الأغلبية، لكن كما نعرف من حياة بعض عباقرة هذا الزمان والزمان الغابر أن بعض المخترعين والمكتشفين في كل مجالات وجوانب الحياة، لم يكونوا أغنياء، ولم تكن حياتهم سهلة ورغدة.

وذلك يؤثر إلى وجود فوارق بين الناس تتعلق بظروف بيئاتهم الطبيعية والاجتماعية واختلاف استعداداتهم وميولهم، وحجم ونوعية طموحاتهم وأحلامهم، وبدرجة تطور واقعهم الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والمعرفي والثقافي. ودرجة استشعارهم بما يريدون وكيف يحققونه.

والحياة في مراحلها الأولى من حياة الإنسان لا تخضع لتخطيطه هو، بل لأوامر الآخرين وتوجيهاتهم، لهذا تنقضي بعض السنوات الأولى في التجريب والمحاولات التي قد تفشل وقد تنجح.

لذلك فإن هناك القليل من الأفذاذ الذين يدركون الحاثمة على صدور الناس في هذا العالم المتوحش، هي وراء تقصير أعمار الناس وضياع أعمارهم سدى دون طائل – مع أن الموت حق، ولا راد لمشيئة الله – ووراء تعثر أحلامهم وطموحاتهم المشروعة في حياة حرة كريمة توفر للجميع شروط الإبداع والتفرد والتميز بجدارة واستحقاق، لهذا يموت العظماء والأفذاذ والمبدعون قبل الأوان، ولا يبقى غير هشيم من البشر الذين يعيشون حياة أشبه بحياة الكائنات التي تنفع ولا تشفع، تبقى عديمة الإحساس بمصدر ألمها.

حقائق الحياة في وقت مبكر، ويساعدهم ذلك على تحديد أهدافهم في الحياة، ويسعون لتحقيق تلك الأهداف مهما كانت الظروف والملابسات؛ والكثير من الناس يتعثرون في هذا المسعى، لهذا يتمنون بعد فوات الأوان أن يطول بهم العمر ليبدأوا من جديد، بعد أن اتضحت لهم أخطائهم وأسباب تعثرهم أو فشلهم، لهذا يرون أن عمراً واحداً لا يكفي، ولهذا يقولون إن العمر الثاني أو العمر الحقيقي للإنسان يبدأ بعد الأربعين أو بعد الخمسين من العمر؛ لكن أعمار الناس في هذا الزمان تتناقص بحكم تعقيدات الحياة وكثرة مطالب الناس الحياتية، وبحكم تناقص دخولهم.

إن طغيان الاستهتار والإهمال من قبل بعض الدول والحكومات في الدول النامية

عزيزي الأب:

عند ملاحظة سلوك غير سوي لطفلك عليك بالجلوس معه أو الاستعانة بذوي الاختصاص في هذا المجال